● أخبار قصيرة

الصهيونية تسعى للتمركز في أميركا اللاتينية

أعلن وزير الداخلية الفنزويلي، ديوسدادو كابيو، عن إحباط مؤامرة «إرهابية» في شرق البلاد شملت تهريب أسلحة وقاذفات صواريخ، واعتقال كيميائي كان يخطط للتواصل مع وكالات أميركية، وسط اتهامات مباشرة لكيان الاحتلال الصهيوني بمحاولة التمدد في أميركا اللاتينية. وكشف كابيو أنّ الأجهزة الأمنية «فككت عملية إرهابية كانت تحضر في شرق البلاد»، وصادرت قاذفات صواريخ وأسلحة كانت معدّة لأعمال إرهابية في شرق فنزويلا، وقد تمّ ضبط القذائف مساء الخميس ٢٦ حزيران/يونيو في العاصمة كراكاس. وأفاد وزير الداخلية أنّ السلطات أوقفت مواطناً يعمل كيميائياً، حاول تسليم إحداثيات حساسة لوكالات أميركية، بينها مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) وقال كابيو: «قبضنا عليه قبل أن يتمكن من التواصل معهم». كذلك، اتهم كابيو «الصهيونية» بالسعي للتمركز في أميركا اللاتينية، معتبراً أن ذلك يمثل خطراً على الأمن القومي الإقليمي.

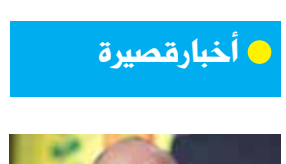

الاتحاد الأوروبي: لسنا مستعدّين لحرب الطائرات المسيّرة

حذّر مفوض الدفاع في الاتحاد الأوروبي أندريوس كوبيليوس، من أن أوروبا غير مستعدة لمواجهة حرب الطائرات المسيّرة، في ظل ما سماه «التهديدات» المتصاعدة من الجانب الروسي.

وفي مقابلة مع شبكة «Sky News»، قال كوبيليوس إن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى إنتاج ما لا يقل عن ٣ ملايين طائرة مسيّرة سنوياً، لحماية حدوده الشرقية مع روسيا وبيلاروس.

كما لفت إلى أن «روسيا تمتلك نحو ٥ ملايين طائرة مسيّرة، لذا نحن بحاجة إلى قدرات تتفوق على ذلك إذا أردنا الانتصار». وتشهد أوروبا سباقاً متسارعاً في مجال التسلّح بالطائرات المسيّرة، مدفوعاً بتجربة الحرب في أوكرانيا. ومع امتلاك موسكو ملايين المسيّرات، يحذر مسؤولون أوروبيون من ضعف القدرات الدفاعية الحالية. ويُنظر إلى المسيّرات اليوم كعنصر حاسم في أي مواجهة عسكرية مستقبلية.

الهند تبحث مع روسيا استيراد منظومات «إس-٤٠٠» ومعدات عسكرية

أكدت الحكومة الهندية أنها بحثت مع روسيا استيراد منظومات الدفاع الجوي المتقدمة «إس-٤٠٠» ومعدات عسكرية مهمة أخرى، وذلك في إطار استمرار التعاون العسكري بين البلدين.

وتأتي هذه المحادثات، في ظل التزام روسيا بتسليم آخر وحدتين من منظومة «إس-٤٠٠» للهند بحلول عام ٢٠٢٥، إذ تمتلك الهند حاليا ثلاث وحدات من أصل خمس تم التعاقد عليها ضمن صفقة بلغت قيمتها ٥,٤ مليار دولار.

وتعتبر منظومة «إس-٤٠٠» جزءاً رئيسياً من استراتيجية الدفاع الجوي الهندية، وقد بدأت الهند بالفعل في نشر هذه الأنظمة لحماية أجوائها من التهديدات، خاصةً من باكستان والصين.

ورغم الضغوط الأمريكية والتهديد بفرض عقوبات على الهند بسبب هذه الصفقة، فإن نيودلهي ماضية في تعزيز قدراتها الدفاعية بالتعاون مع موسكو.

من عبء الدفاع إلى سباق التسلح

إعلان لاهاي.. حماية جماعية أو امتداد للهيمنة الأمريكية

الوفاق/ في ختام قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي احتضنتها مدينة لاهاي الهولندية، خرج المجتمعون بإعلان تاريخي يقضي برفع سقف الإنفاق الدفاعي لدول الحلف إلى ٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وذلك بحلول عام ٢٠٣٥. هذا التحوّل النوعي أتى بدفع أميركي مكثف من دونالد ترامب، الذي لم يتوانَ عن تهديد الحلفاء الأوروبيين وكندا بتحمُّل أعباء إضافية في تكاليف الدفاع عن الغرب، مهدّداً بانسحاب بلاده من الحلف، إنْ هي لم تفعل. وتُمثّل الخطوة المتقدّمة، تحوّلاً كبيراً عن الهدف السابق، والبالغ ٢٪، والذي لم تلتزم به جميع الدول الأعضاء حتى عام ٢٠٢٤، فيما تثير تساؤلات حول تداعياتها الاقتصادية قبل الجيوسياسية. وهناك من يرى في الإعلان ضرورة إستراتيجية، ومن يعتبره انزلاقًا نحو سباق تسلّح، يبقى التساؤل قائمًا: هل هذا المسار يعزّز الأمن حقًا، أم يضاعف التوترات العالمية؟

خلفيات القرار؛ ابتزاز استراتيجي أم تعزيز أمني؟

بينما غابت الإشارة إلى الحرب الأوكرانية في نص الإعلان، حضر «التهديد الروسي الطويل الأمد» كتبرير أساسي. وكشفت رسائل نصّية بين ترامب وأمين عام الناتو «مارك روته» أن واشنطن ترى القرار انتصارًا شخصيًا لترامب.

وصف مراقبون القرار بأنه أشبه بـ«رشوة سياسية» تهدف إلى تهدئة المخاوف الأميركية من عدم التزام أوروبا بواجبات الدفاع، وأن الضغط الأميركي أشبه بـ«ابتزاز استراتيجي»، لتسويق المزيد من المعدات العسكرية الأميركية.

من تحالف أمني إلى تحول في بُنية الناتو

خطاب «أمريكا أولاً» دفع دول الناتو نحو إعادة تقييم ذاتي لاستراتيجياتها الدفاعية، وربط ترامب بقاء أمريكا في الناتو بزيادة الإنفاق من بقية الأعضاء، هزّ الثوابت السياسية التقليدية للتحالف.

وُصف هذا التحول بـ«نقطة التحول الكبرى» في فهم دور الناتو من مظلة أمنية أمريكية إلى شبكة أمنية متعددة الأقطاب بتمويل أكثر توازناً.

التحول الذي فرضه ترامب ليس مجرد ضغوط سياسية، بل يُنظر إلى القرار كـ«إعادة هيكلة جذرية» لمفهوم المشاركة في العبء العسكري.

المادة الخامسة؛ التزام غامض يثير القلق

ترامب أثار الشكوك علناً بقوله: «هناك تعريفات كثيرة للمادة الخامسة، أليس كذلك؟ وسعى «إعلان لاهاي» إلى تبديد المخاوف الأوروبية بإعادة التأكيد على التزام الحلف بمبدأ الدفاع الجماعي.

فتنصّ المادة الخامسة على أن «الاعتداء على عضو يُعدّ اعتداء على الجميع»، فقد تضمن «إعلان لاهاي» بنداً خاصًا يُعيد التأكيد على الالتزام الراسخ بهذه المادة، بهدف تهدئة المخاوف الأوروبية.

برلين تفتح خزائنها وتُغلق باب التقشف

أعلنت برلين رفع إنفاقها إلى ١٦٢ مليار يورو بحلول ٢٠٢٩ وأن المساعدات لأوكرانيا ستبلغ ٨,٥ مليار يورو سنويًا حتى ٢٠٢٩.

فقد خفّضت الحكومة الألمانية «سقف الدين الدستوري» لفتح المجال لاقتراض تريليون يورو لعقدٍ قادم، ومثّل ذلك ابتعاداً واضحاً عن السياسة المالية الانضباطية التي طالما دافعت عنها برلين، وسيترتّب عليه ارتفاع العجز المالي للدولة الفدرالية بشكلٍ كبير، ناهيك عن تحدّيات بيروقراطية ولوجستية قد تُعيق تحقيق الأهداف، وكذلك معارضة شعبية لزيادة الإنفاق العسكري على حساب الخدمات الاجتماعية، خاصةً أن بعض السياسيين الألمان أعربوا عن قلقهم من أن هدف الـ٥٪ يتطلّب في المحصّلة زيادة هائلة في الضرائب، أو تقليصاً نوعياً في الإنفاق على التعليم والصحة والتقديمات الاجتماعية الأخرى.

بريطانيا.. طائرات بلا خطة

أمّا بريطانيا - التي أعلنت تزامناً مع قمّة لاهاي عن شراء ١٢ طائرة مقاتلة شبحية من طراز «إف-٣٥أ» الأميركية الصنع، بغرض تعزيز قدرتها على تحريك القنابل النووية بعدما كانت تعتمد بشكل أساسي على غواصاتها من طراز «ترايدنت» - فقد قرّرت أيضاً الالتزام برفع الإنفاق الدفاعي إلى مستوى الـ٥٪، بحلول عام ٢٠٣٥، من دون وجود أيّ خطط واضحة لدى حكومة السير «كير ستارمر» حول الصيغة التي سيتمّ عبرها توفير الموازنات اللازمة، في ظلّ الضغوط المالية الحادّة على الصعيد المحلي، وارتفاع تكاليف المعيشة التي يواجهها المواطنون البريطانيون، وعلى الأغلب أنه سيرحّل هذه المعضلة إلى الحكومة التالية، سواء بقي حزبه، «العمل»، في السلطة بتفويض جديد، أو شكّلها آخرون.

توافق سياسي أم انقسام واقعي؟

ينقسم الهدف الجديد المتمثّل في إنفاق ٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي على الدفاع والأمن بحلول عام ٢٠٣٥، إلى مكوّنين: ٣,٥٪ لتزويد الجيوش التابعة للحلف بالمعدّات والأسلحة التي تحتاج إليها، و١,٥٪ للإنفاق المتعلّق بالدفاع في مجالات مثل حماية البنية التحتية الحيوية، وتأمين الشبكات، ورفع ماهية الاستعدادات المدنية في مواجهة الحروب، وتعزيز القاعدة الصناعية الدفاعية. ومن شأن هذا التوصيف الواسع، السماح للدول الأعضاء ببعض المرونة في كيفية تحقيقها لهذا الجزء الأصغر من الهدف.

مع ذلك، فإن الوصول إلى هدف الـ٣,٥٪ في الإنفاق الدفاعي الأساسي، سيتطلّب جهوداً استثنائية لتوفير التمويل المطلوب في معظم دول «الناتو». ورغم توافق الدول رسميًا، أبدت دول مثل: إسبانيا، سلوفاكيا، بلجيكا ملاحظات وتحفظات، ومن بين ٣٢ عضوًا: ٢٧ دولة دون سقف ٣٪، ودول أخرى لا تفي حتى بهدف ٢٪ السابق، مما يجعل تنفيذ التعهدات أمرًا يتطلب تغييرات مالية وهيكلية جذرية في معظم الحكومات.

أميركا الرابح الأكبر.. الدولار ينتصر والسلاح يُصدّر

يتوقع ترامب أن يعود القرار بفوائد اقتصادية على الولايات المتحدة من دعم للدولار، انتعاش صادرات السلاح، ترسيخ الهيمنة الجيوسياسية، وستكون الشركات الدفاعية الأميركية أبرز المستفيدين، ويتوقّع ترامب أن تنعكس هذه الزيادة إيجابيّاً على اقتصاد الولايات المتحدة، وقوّة عملتها، وتُعزّز تالياً أمن هيمنتها على العالم، إذ إن غالبية المعدّات والأسلحة والأنظمة المعتمدة في بيئة «الناتو» القتالية من إنتاج الصناعات الدفاعية الأميركية، وفي حالات أقلّ من شراكات بين مصنّعين أميركيين وأوروبيين، في المقابل، ستدفع أوروبا التكلفة الباهظة وثمن العسكرة وستواجه خيارًا مؤلمًا من رفع الضرائب أو من خفض الإنفاق على الصحة والتعليم ومن تضخم شعبي يلوح في الأفق ورفض متصاعد لسياسات التسلّح على حساب الرفاه.

أمن حقيقي أم قناع سياسي؟

«إعلان لاهاي» قد يعكس طموحًا مشروعًا لتعزيز دفاع الحلف في ظل عالم غير مستقر، لكنّ خلفياته السياسية والاقتصادية تضعه في موضع تساؤل. فهل الهدف حماية الحلف؟ أم الانصياع لضغوط أميركية؟ وهل سيؤدي إلى أمن حقيقي؟ أم أنه بداية لسباق تسلّح جديد لا يُعرف متى ينتهي؟

هذا الإعلان لا يُعد فقط قرارًا ماليًا، بل إعادة تعريف لمفهوم الأمن الجماعي في ظل عالم متغير، والبعض يراه ضرورة استراتيجية في مواجهة روسيا والصين وآخرون يعتبرونه انصياعًا لضغوط أميركية، وبداية لسباق تسلّح عالمي جديد.

الناتو على مفترق طرق

«إعلان لاهاي» ليس مجرّد اتفاق تمويلي، بل إعلان دخول الحلف في عصر جديد يُعاد فيه تعريف الأولويات، وتُرسم فيه حدود الأمن عبر بوابة الاقتصاد السياسي، ويبقى السؤال مفتوحاً: هل يعكس القرار فعلاً حاجة أمنية؟ أم هو إملاء سياسي؟ إلى أي مدى يمكن للمجتمعات الأوروبية تحمل ثمن العسكرة؟ وهل يؤسس هذا الإعلان لبداية سباق تسلّح عالمي جديد تحت عباءة الدفاع الجماعي؟.

«إعلان لاهاي» يؤسس لبداية سباق تسلّح عالمي جديد تحت عباءة الدفاع الجماعي

بوتين: رؤية السلام بين كييف وموسكو «متناقضة تماماً»

أكّد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن رؤية روسيا وأوكرانيا حول اتفاق سبل إنهاء الحرب بينهما «متناقضة تماماً».

وقال بوتين، خلال مؤتمر صحافي على هامش قمة إقليمية في مينسك: «ليست في الأمر مفاجأة (...) إنهما مذكّرتان متناقضتان تماماً. ولكن يتم إجراء المفاوضات تحديداً بهدف إيجاد أرضية تفاهم، في إشارة إلى المذكّرتين اللتين يفترض أن تتضمّنا رؤية كل من البلدين حول سبل إنهاء الحرب.

كما أشار إلى أن المفاوضين على تواصل دائم، خصوصاً للتفاهم على مكان وموعد جولة ثالثة من المفاوضات المباشرة، بعد جولتي ١٦ أيار و٢ حزيران في إسطنبول.

وأوضح أن الجانبين توافقا على مواصلة الاتصالات «بعد استعادة جثث جنودنا القتلى»، وأضاف أنه «بعد انتهاء هذه المرحلة، سنعقد جولة مفاوضات ثالثة. نحن مستعدون لذلك»، لافتاً إلى أن إسطنبول قد تستضيف هذه الجولة مجدداً.

من جهةٍ أخرى، أقرّ بوتين بأن الزيادة الهائلة في نفقات الدفاع التي بلغت «٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي» هذا العام هي سبب التضخم في روسيا، الذي لا يزال يناهز عشرة في المئة، معتبراً أن الإنفاق العسكري «كبير (...) دفعنا ثمن ذلك في التضخم، لكننا نتصدى حالياً لارتفاع الأسعار».